مجلة المعجمية - تونس

ع 18-19

2003

في الوضع والاشتقاق والدلالة

حسن حمزه

أ - مقدمة :

تقوم الفلسفة اللغوية القديمة عند العرب وعند غير العرب على اعتماد الكلمة أساسا في تحليل الخطاب، وأساسا في تحليل المعاني ؛ فالدرس النحوي التقليدي قائم في أول خطوة من خطواته على أقسام الكلام التي تتصدر كتب النحو، والتي يبنى عليها تحليل الجملة، وهي عندهم قائمة على تركيب الكلمات بعضها مع بعض، والنحو قائم على دراسة العلاقات في هذا التركيب.

أما اللسانيون فيعتمدون منذ ظهور كتاب فرديناند دي سوسير : دروس في اللسانيات العامة على درس العلامة اللغوية فيرون فيها وجهين اثنين : دالا ومدلولا، ويجعلون اللفظم (المورفيم) أصغر العلامات التي تجمع بين هذين الوجهين[1]. غير أنهم رغم النقد الشديد الذي وجهوه إلى الكلمة التي يعتبرونها علامة يصعب تحديدها، بل يستحيل تحديدها، ظلوا يجعلون منها أساسا يعودون إليه ، ويعتمدون عليه في دراساتهم[2]. لا بل مضى فرنسوا راستييه إلى أبعد من هذا حين اعتبر أن الكلمة تشغل حيزا يتعاظم دوره يوما بعد يوم في اللسانيات الحديثة التي تحذو حذو الفلسفة القديمة في اعتبار الكلمة أساسا يقوم التحليل عليه[3].

---

(1) أنظر F. De Saussure : *Cours de linguistique générale*, p.147-148؛ وانظر خلافهم الشديد في تعريف morphème في معجم اللسانيات لديبوا J.Dubois et alii : *Dictionnaire de la linguistique* ومعجم اللسانيات لموانان *G.Mounin : Dictionnaire de linguistique*)

(2) أنظر على سبيل المثال A. Martinet: *Eléments de linguistique générale*, p.115 sq.. وأنظر أيضا : P. Garde : "Le mot russe".

(3) Cette vision, dit-Rastier, caractérise" la philosophie occidentale du langage qui continue à inspirer la linguistique, voire l'inspire de plus en plus" (Signification et référence du mot, p. 61).

وقد لا يكون دور الكلمة في المعجم أقل خطرا ورسوخا من دورها في النحو لأن الدلالة المعجمية تعطَى للكلمة لا لمكوناتها حتى حين يكون لهذه المكونات دلالات خاصة، أي حتى حين تكون هذه المكونات لفاظم (مورفيمات) كل واحد منها علامة لغوية خاصة مكونة من دال ومن مدلول.

كُتب الكثير عن الاشتقاق[4] في العربية، وعن دلالات الأوزان، ودلالات الفعل المزيد فيها كدلالة /فعّل/ على التكرار والمبالغة، و/فاعَل/ على المشاركة، و/استفعل/ على طلب الفعل، وكدلالة /الفعَلان/ على الاضطراب والحركة. ولهذا فلن أتناول المسألة من هذه الزاوية، بل سأنطلق من سؤال بسيط يتناول عددا من مداخل المعجم العربي العام مثل : (كتاب) و(كلب) و(كاتب) وغيرها، وهي مداخل يذكر المعجم لكل واحد منها دلالته أو دلالاته المختلفة، للسؤال عن مصدر هذه الدلالة أو هذه الدلالات، وعن سر العلاقة التي تربط هذه الدلالات بالألفاظ. وسأكتفي بالبحث في النظريات العامة التي تتناول علاقة بنية الكلمة العربية بدلالتها متوقفا بصورة خاصة عند نظرية النحويين العرب في الوضع واشتقاق بعض الكلام من بعض، ونظرية جان كانتينو في تقاطع الأوزان بالجذور، ونظرية اجتماع الجذور والجهات الدلالية modalités عند أندره رومان.

ب - بنية الكلمة ودلالتها :

1 - تقاطع الجذور والأوزان :

تقوم نظرية جان كانتينو[5] على أن ألفاظ العربية ناشئة من تقاطع الأوزان والجذور[6]. يمكن إذن أن يُمثَّل لكلمات العربية بجدول توضع في خطه الأفقي جذور العربية، وفي خطه العمودي أوزانها، وتنشأ الكلمة في المربَّع المتكون من نقطة التقاطع بين الجذر والوزن. حين يتقاطع جذر (ك ت ب) على سبيل المثال بوزن (فاعل) ينشأ (كاتب)، وبوزن (فَعْل) ينشأ (كتْب). وينشأ من هذين الوزنين حين يتقاطعان مع جذر آخر (ض ر ب) كلمتان

(4) يقدم عبد السلام هارون في مقدمة تحقيقه لكتاب الاشتقاق لابن دريد لائحة يذكر فيها خمسة عشر كتابا في الاشتقاق بين القرن الثاني والقرن السادس للهجرة (ص 28-29).

(5) "Racines et schèmes"

(6) يرى ميشال باربو أن الأصلَ radical الذي يتكون من حروف الجذر الثلاثي ومن حركة الفاء وحركة العين كان البنية الأساسية للكلمة في اللغات السامية قبل أن يتفرع منه الجذر والوزن : "La structure du mot en arabe littéral", p.13

جديدتان هما (ضارِب) و(ضرْب)، وهكذا دواليك حتى تُستنفد جميع الجذور والأوزان. ويسمح هذا الجدول بترك مربعات فارغة تقابل الكلمات المهملة، وهي كلمات موجودة بالقوة، محتمَلَة على المستوى النظري، يتقاطع الجذر بالوزن فيها، غير أن العرب لم يستعملوها لسبب أو لآخر[٦].

يعني هذا التقاطع أن كل كلمة من كلمات العربية[٧]، تنتمي إلى هذين المحورين، فتنتسب إلى مجموعة الألفاظ المبنية على نفس الجذر والموجودة معها على الخط العمودي، وتنتسب، في الوقت نفسه، إلى مجموعة الألفاظ المبنية على نفس الوزن والموجودة معها على الخط الأفقي ؛ فكلمة (أبيض) على سبيل المثال هي نقطة تقاطع الجذر (ب ي ض) بوزن (أفعل) الدال على اللون، فهي تنتمي إذن إلى مجموعة الكلمات التي تشترك معها في نفس الجذر كـ(البياض) وغيره، وتنتمي في الوقت نفسه إلى مجموعة الكلمات التي تشترك معها في نفس الوزن كـ(أسود)و (أحمر) وغيرذلك.

هذا الانتماء المزدوج يجعل الكلمات التي صنفها علماء العربية إلى كلمات أصول وكلمات مشتقة من الأصول على مستوى واحد لأنها جميعا مشتقة من الجذر، فلا تأتي الكلمة من كلمة أخرى فتكون تابعا لأصل، ولا يكون الاشتقاق سلسلة في حلقات يُنتقل فيها من حلقة إلى حلقة، وإنما يكون عملية بسيطة على مستوى واحد.

إن المضي بهذه النظرية إلى نهاياتها يفرض أن تكون دلالة اللفظ نتيجة تقاطع دلالتين : دلالة شبه معجمية هي دلالة الجذر ودلالة نحوية صرفية هي دلالة الوزن.

قد يكون من الممكن، بل قد يكون من السهل الدفاع عن هذه النظرية في بناء المعنى في عدد من أوزان العربية كاسم الفاعل والمفعول[٨]، فيقال إن (الكاتب) مثلا يأخذ معناه من الجذر (ك ت ب) الذي يدل على فكرة الكتابة، ومن وزن (فاعِل) الذي يدل على مَن فعل الفعل، فيكون معنى (الكاتب) : مَن قام بعمليةَ الكتابة. وهكذا دواليك حتى تنتهي الجذور مع وزن (فاعِل)،

---

(٦) أنظر على سبيل المثال تصنيف الخليل للكلام إلى مستعمل ومهمل في محاولته استيفاء جميع التقاليب الممكنة للحروف الأصول في كتاب العين. وفي مقدمة العين كما في مقدمة الجمهرة، والمعرب، وغيرها بعض الملاحظات عما أهملته العرب لسبب صوتي.

(٧) لا بد من استثناء الكلمات التي لم تبن على جذور من هذا الجدول كالحروف والكلمات الأعجمية الدخيلة التي لا تدخل في الجدول بل تشكل كتلة أو كتلا على حدة.

(٨) غالبا ما يعطى أحد هذين الوزنين مثالا لأن الأمور فيهما سهلة واضحة.

ثم ننتقل إلى وزن آخر ونكرر العملية حتى تنتهي الأوزان.

غير أن أوزان العربية ليست جميعا على غرار (فاعل) و(مفعول) اللذين يدلان على مَن قام بالفعل، وعلى من وقع عليه الفعل. بل لا تشكل الأوزان المشابهة لهذين الوزنين إلا غيضا من فيض لا يتجاوز أصابع اليدين، ونزرا يسيرا ليس بشيء إذا قيس بمئات الأوزان التي لا تُعرف لها دلالة. ينقل السيوطي عن ابن القطّاع أنه قال في كتاب الأبنية :

و«الذي انتهى إليه وسعنا، وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد، وجمع ما تفرّق في تآليف الأئمة ألفُ مثال ومئتا مثال وعشرة أمثلة» (المزهر، 2/ +).

أكثر الأوزان التي حصرها ابن القطاع ليست علامات لغوية مكونة من دال ومدلول ؛ وإنما هي مجرد أنساق تتوالى فيها الحروف والحركات دون أن يكون لتواليها أي دلالة يمكن أن تجمع الكلمة بالكلمات المبنية على نفس الوزن، وهي الكلمات التي تفترض النظرية أنها تكوّن مجموعة بإزاء المجموعة الأخرى المكونة من الكلمات المبنية على نفس الجذر. ولهذا فإن النظرية لا تستطيع أن تعطي دلالة لوزن / فَعُل/ الذي بني عليه (رُجل)، ولا لوزن / فَعَل/ الذي بني عليه / فَرَس/ ولا لوزن / فَعْل/ الذي بني عليه (عين)، إلخ. ولا تستطيع أن تقول لنا ما الذي يجمع في المعنى بين (رجُل) و(عضُد)، ولا بين (فَرَس) و(حَجَر وسَفَر وعَدَس)، ولا بين (عين) و(كلب وثور وضرْب) التي تنتمي في الجدول النظري المقترح إلى باب واحد.

ثمة أمر آخر في دلالة الكلمة لا تستطيع النظرية أن تفسره؛ فقد تشتق العربية بعض الكلام من بعض على شكل سلسلة متتابعة الحلقات ؛ فلا شك في أن بين (التونسي) و(العربي) و(الإنساني) و(التقدمي) نَسَبا، ودلالةً مشتركة لا تسمح بتفسيرها الأوزان المتباعدة للأمثلة المذكورة، وإنما تفسرها ياء النسبة التي أضيفت إلى كل واحدة منها، فاشتقت كلمة من كلمة سابقة هي كالأصل لها. حين يقال إن (عربي) مبني على تقاطع الجذر (ع ر ب) بالوزن (فَعَلي)، و(تقدمي) على تقاطع الجذر (ق د م) بالوزن (تَفَعُّلي) فالجذران مختلفان، والوزنان مختلفان فلا يُدرى من أين جاء المعنى المشترك بينهما. وليس هذا الاشتراك بمحض الصدفة لأن عشرات آلاف الكلمات العربية على اختلاف أوزانها، تجتمع في المعنى حين تضاف ياء النسبة إليها.

2 – اجتماع الجذور والجهات (modalités) :

يرى أندره رومان André Roman أن جذور العربية نوعان :

-جذر ثلاثي لتسمية ما هو خاص، تبنى عليه أكثر كلمات العربية التي تسمي أشياء العالم وأحداثه كالرجل والفرس والعين والقدر. وقد يتطور هذا الجذر فيزاد عليه حرف صامت فيصبح رباعيا كما يحدث في (ف ق ع) : فَقَعَ > فَقَّع > فَرْقَعَ (ف ر ق ع).

-جذر أحادي لتسمية ما هو عام كالنون الدالة على المكان المبهم، وهي النون التي نجدها في آخر الاسم المنوّن للدلالة على أن الاسم مقطوع عن الاضافة، مقطوع عن الانتماء، أي أنه اسم منفرد، مثاله التنوين الذي في (رجلٌ) و(بيتٌ) وغير ذلك، وكالتاء الدالة على الزمان المبهم وهي التاء التي نجدها في (متى) و(حتى) و(لات) وغير ذلك، وكالنون والتاء والياء والكاف في ضمائر المتكلم والمخاطب والغائب. وقد اختارت العربية جذورها الأحادية من ثلاث مجموعات من الحروف الصوامت لأن في جرسها ما يسمح بتحديد هويتها وبتمييزها عما عداها، كالواو والياء، ومجموعة الأصوات الأنفية وهي الميم والنون، ومجموعة الأصوات الانحباسية الحنجرية التي يكون المزمار فيها مقفلا كالتاء والكاف والهمزة. وبما أن أصوات هذه المجموعات الثلاث محدودة العدد لا تفي بأغراض التسمية كلها كان لا بد من أن يعاد استخدامها فيكون للحرف الواحد منها مدلولات متعددة يميز في ما بينها اختلاف توزيعها.

وفي العربية، إلى جانب الجذور ثلاثيها وأحاديها، علامات دالة قد تكون حروفا صامتة كتاء التأنيث، وقد تكون صوائت طويلة كألف الإثنين، وقد تكون حركات كضمة فاء الفعل الدالة على البناء للمجهول. أما ما عدا ذلك فهي حركات سياقية لا دلالة لها، وغالبا ما يؤتى بها مراعاة لنظام المقاطع في العربية.

تتكون كلمات العربية حسب هذه النظرية من اجتماع الجذور والجهات modalités، وتكتسب الكلمة معناها من دلالات العناصر المكونة لها، ففي فعل من مثل : (تَستَخْرِجُ) تدل التاء، وهي ضمير أحادي، على المخاطَب، وفتحتها دال الفعل المبني للمعلوم، والسين دال على القيام بالفعل، والتاء الثانية دال على الانعكاس والصدى، والجذر دال على الخروج، وضم الآخر دال على أن الفعل من باب الفعل الحقيقي الواقع لا هو من باب المحتمل ولا هو من باب المتعذر الممتنع. أما موقع ضمير المخاطَب أمام الفعل فدالٌ على أن الفعل غير منقطع. وعليه فإن معنى (تستخرج) هو التالي : تعملُ على أن

تُخرج شيئا لنفسك وهذا العمل واقع غير منقطع.

3 - الأصل والمشتق :

يكاد النحويون واللغويون العرب يجمعون على أن بعض الكلام مشتق من بعضه الآخر[10] وأن الكلمات صنفان : صنف يقال عنه إنه كلمات أصول، أو كلمات أُوَل، وصنف آخر مشتق من هذه الكلمات الأُوَل. وقد لخص الزجاجي مختلف آراء العلماء العرب في الاشتقاق أحسن تلخيص فقال: «اعلم أن للناس في الاشتقاق ثلاثة أقوال : فأما الخليل وسيبويه [. . .] وسائر من لم نسمِّه من البصريين من أهل اللغة فإنهم يقولون: بعض الكلام مشتق وبعضه غير مشتق، وكذلك من الكوفيين الكسائي والفراء وأبو عمرو الشيباني وابن الأعرابي وثعلب ومن تابعهم [. . .] ؛ وزعمت طائفة من متأخري أهل اللغة أن الكلام كله مشتق، وليس هؤلاء من الأولين ولا بقوم بأعيانهم مشهورين، ولا في ذلك كتابٌ مصنَّف، ولا هو قول إمام متقدم، وإنما هو قول المتعسفين من متأخري أهل اللغة [. . .] ؛ وذهب قوم من أهل النظر إلى أن الكلام كله أصل، وليس منه شيء اشتقَّ من غيره. وليس أحد من أهل اللغة الأعلام المشهورين يقول بذلك، ولا من النحويين الأئمة في ما انتهى إلينا من مذاهبهم، ورويناه من كتبهم [. . .]» (اشتقاق أسماء الله تعالى، ص 277-370).

أما القائلون بأن الكلام كله مشتق فقد رُدّ عليهم بأن هذا الأمر محال يؤدي إلى التسلسل والدور لأنه «لا بد للمشتق من أصل ينتهي إليه غير مشتق، لأنه لو كان كلّ مشتق له أصل آخر اشتق منه إلى ما لا نهاية لوجب من ذلك وجودُ ما لا يتناهى موقوفا عند آخره بوجود الكلمة التي يقال إنها مشتقة، وهذا محال»[11].

وأما القائلون بأن الكلام كلّه أصل، وليس شيء منه اشتق من غيره، فهم «قوم من أهل الجدل»[12]، رُدّ عليهم بأنهم لم يذهبوا في قولهم هذا

---

(10) قال ابن فارس : «أجمع أهل اللغة، إلا من شذ منهم، أن للغة العرب قياسا، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض» (الصاحبي، ص 97).

(11) أنظر رأيا شبيها بهذا نقله السيوطي في المزهر، 1/ 348.

(12) نقل السيوطي في الأشباه والنظائر في النحو «إحدى عشرة مسألة في النحو للزجاجي» ينسب فيها هذا الرأي إلى «أهل الظاهر»، وليس هؤلاء، كما يقول الزجاجي، «ممّن يذهب مذهب أهل اللغة ولا يتعلق بأساليبها، لأنه ليس أحد من أهل اللغة يدفع الاشتقاق بوجه ولا سبب» (الأشباه والنظائر، 5/ 144-145).

«مذاهب أهل اللغة» (اشتقاق أسماء الله تعالى»، ص 277-282).

وقد حدّ علماء العربية الاشتقاق حدودا كثيرة من أشملها ما قاله ابن دحْية (المتوفى سنة 633 للهجرة) : «الاشتقاق أخْذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيأة تركيب لها؛ ليُدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا أو هيأة؛ كضارب من ضربَ، وحذِر من حذرَ» (السيوطي : المزهر، 1/ 340).

يبدو مِن هذا الحد، وهو من أضبط الحدود وأحكمها، أن العربية تميز بين صنفين من أصناف الكلم : أصل موضوع نحو رجل وفرس وثوب وعين وقدر، وما أشبه ذلك من الأسماء الموضوعة للأشخاص والأعيان الأُوَل والواقعة أولا للفصل بين بعضها وبعض، وفرع مشتق من هذا الأصل لأن فيه حروفا تسقط في حال وتثبت في حال أخرى فعلموا أن له أصلا لا زائد فيه منه أُخذ. ويبدو من هذا الحد أن العربية لا تشتق ألفاظها من الجذور وإنما تأخذ بعض الكلام من بعض، فالفرع المشتق كلمة، والأصل المشتق منه كلمة. ويرى النحويون العرب، ولا سيما المتأخرون منهم، أن الاشتقاق سلسلة في حلقات متتابعة ؛ فاسم المبالغة مشتق من اسم الفاعل، واسم الفاعل من الفعل المضارع، والمضارع من الماضي، والماضي من المصدر، ف(ضرّاب) من (ضارب)، و(ضارِب) من (يضرب)، و(يضرب) من (ضرَب)، و(ضرَب) من (ضرْب) (13).

يقول ابن دحية في الحد الذي ذكرناه له إن الاشتقاق إنما أُتي به «ليُدلَّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة». وهذا يعني أن في المشتق دلالة إضافية ليست في المشتق منه. مثال هذا قولهم إن المصدر يدل على الحدث، وإن الفعل المشتق منه يدل على الحدث والزمان(14).

لكن الاشتقاق في هذه النظرية لا يحل مشكلة دلالات الألفاظ في العربية لأنه لا يتناول جميع مفرداتها، بل يتناول الكلمات التي اشتقت من الكلمات الأصول فكانت فرعا عليها. أمّا الكلمات الأصول فلا تشير نظرية الاشتقاق إلى الدلالة فيها، فكأن دلالتها لا تكون بالعودة إلى أصل سابق، بل

(13) أخذنا هذا المثال عن G.Bohas : *Etude des théories des grammairiens arabes*, p. 152 ولكننا أسقطنا الحلقة الأخيرة منه وهي النزول من المصدر إلى الجذر؛ لأن النحويين العرب لا يجعلون الانتقال من الجذر إلى المصدر اشتقاقا، فالجذر ليس كلمة فيمكن الاشتقاق منه.

(14) لا ينبغي أن يُفهم من كلامهم إن كل مشتق فيه جميع معاني الأصل مع معنى زائد. ويكفي النظر في قولهم إن المضارع مشتق من الماضي للتدليل على فساد هذا الاعتبار.

تكون بالوضع الأول للفظ. حتى لكأن معنى الرجل والفرس لا يأتي من حروف الراء والجيم واللام في الاسم الأول، ومن حروف الفاء والراء والسين في الاسم الثاني. وإنما يأتي المعنى من وضع الواضع لهذه اللفظة أو تلك على هذه الهيأة المخصوصة أو تلك بحروفها وحركاتها قطعة واحدة.

ج - الكلمة والجذر :

تشير النظريتان، الأولى والثانية إلى أن كلمات العربية مبنية على الجذور إما في تقاطعها مع الأوزان، وإما في اجتماعها مع الجهات modalités. فتجعلان الجذر نقطة الانطلاق في تحديد بنية الكلمة ودلالتها.

أما العلماء العرب فلا يذكرون اشتقاق الكلام من الجذور لأن الاشتقاق عندهم أخْذ كلمة من كلمة، أو صيغة من صيغة. وليس الجذر كلمة من كلمات اللغة فُيشتقَ منها؛ ولذلك فهم يسمون الكلمات التي من مثل (رجُل) و(فَرس) و(كلب) و(قدر) الكلمات الأصول، أو الكلمات الأُوَل. وهي عندهم كلمات جامدة غير مشتقة. وقد صرّح ابن جني بهذا الرأي حين قال «الحروف يُشتق منها، ولا تشتق هي أبدا. وذلك أنها لما جمدت فلم تتصرف شابهت بذلك **أصول الكلام الأول التي لا تكون مشتقة من شيء لأنه ليس قبلها ما تكون فرعا له ومشتقة منه**»[15] (الخصائص، 2/ 37).

ولا ينبغي أن يدخل في الوهم أن لفظ «الصيغة» الوارد في حد ابن دحية - على دقته وضبطه وحسن اختياره - يمكن أن يعني جذر الكلمة، أي المادة الأصلية التي بنيت عليها، فالنحويون العرب على اختلاف مذاهبهم، لا يجعلون الجذر أصلا يُشتق منه لأنه ليس كلمة[16]، ولم أجد لواحد منهم قولا يخالف فيه هذه الحقيقة وإن وشت عبارتهم أحيانا بغير ذلك[17].

غير أن النحويين العرب ينصّون كما رأينا في حد ابن دحية، على أن الجذر شرط لازم في الاشتقاق، لأن المشتق والمشتق منه يجب أن يتفقا «معنى، ومادة أصلية، وهيأة تركيب لها»، فلا مناص إذن من الجذر. الذي يسميه

---

(15) تسويد الخط منا لا من المؤلف.

(16) يقول ابن جني في التفريق بين التصريف والاشتقاق : «... لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى [...] وكذلك الاشتقاق أيضا [...]» (المنصف في شرح تصريف المازني، 1/ 1-4).

(17) أنظر مثلا الزجاجي الذي يريد إثبات اشتقاق الفعل من المصدر كيف يجعل المصدر أصلا ومادة يشبهها بالفضة الموجودة في جميع ما يصاغ منها، فكأن المصدر مادة أولى ليس قبلها شيء (الايضاح في علل النحو، ص 70-71).

النحويون بالحروف الأصول أو بالمادة الأصلية مما قد يشير إلى أسبقيّته في الكلام. إلا أنها أسبقية في الرتبة لا في الزمان. مثل هذا كمثل قولهم إن الاسم قبل الفعل والحرف. وقد يكون بعض الأسماء مشتقا من الفعل، فكيف يجوز أن يُعتقد سبق الاسم للفعل في الزمان ؟.

بيد أن عددا من الباحثين، ربما كان أولهم برو كلمان، لا يرون في الجذر حقيقة ثابتة، ولا يجدون فيه سوى نوع من التجريد يستعان به في التحليل النحوي وفي تصنيف المعاجم[18]. ومن أحدث الاعتراضات على نظرية الجذر ما نشره بيار لارشيه عام 1990[19] وفيه يتساءل عن حقيقة الجذر، ويعتبر أنه لا يشكل بداية وأصلا للاشتقاق بل نهاية له وأثرا للأصل الحقيقي في الكلمة المشتقة، فليس إذن منطلقا تتشعب الكلمات منه، بل منتوجا نهائيا لها.

من السهل إنْ سئل المرء عن جذر (مكتب) أن يجيب : (ك ت ب) لأن المشتقات في هذه المادة كثيرة لا تخفى على أحد. لكن كيف يكون الجواب في الكلمة الواحدة التي لا تنتمي إلى أسرة من المشتقات ؟ وكيف يكون الجواب لو كانت كلمة (مكتب) المبنية على (ك ت ب) كلمة وحيدة في بابها ليس إلى جانبها (كاتب) ولا (كتاب) ولا (مكتوب) ولا غير ذلك ؟ كيف كان يمكن معرفة جذرها أثلاثي هو أم رباعي ؟ وما الذي كان يميزها من كلمة رباعية مثل (دفتر) ؟ويمكن أن يضاف إلى هذا الاعتراض اعتراضات أخرى تمسّ أوّلية الجذر وسبقه، وبناء اللفظ عليه بهَدف إثبات تأخره وإثبات أنه لاحق للفظ، يُبنى على اللفظ ولا يُبنى اللفظ عليه. وأهم هذه الاعتراضات اثنان :

- في العربية كلمات كثيرة متصرفة ليست مبنية أصلا على جذور، وإنما بُنيت على حروف جامدة كبنائهم على (لولا) و(لا) و(سوف) وغيرها، وبنائهم على الأصوات الجارية مجرى الحروف. يقول ابن جني : «فإن كثيرا من الأفعال مشتق من الحروف ؛ نحو قولهم : (سألتُك حاجةً فلوْلَيتَ لي)، أي قلت لي : (لولا)، و(سألتك حاجة فلاليت لي) أي قلت لي : (لا). واشتقوا أيضا المصدر -وهو اسم- من الحرف فقالوا : (اللالاة واللولاة) [...] وكذلك قالوا : (سوَّفتُ الرجلَ) أي قلت له : (سوف)، وهذا فعل -كما ترى- مأخوذ من الحرف [...] وقد كثر اشتقاق الأفعال من الأصوات

(18) Michel Barbot : "La structure du mot en arabe littéral", p.20.

(19) Pierre Larcher : "Vues "nouvelles" sur la dérivation lexicale en arabe classique".

الجارية مجرى الحروف؛ نحو (هاهَيتُ، وحاحيت، وعاعيت، وجأجأت، وحأحأت، وسأسأت، وشأشأت» (الخصائص 2/ 34-40)، فكيف تكون الكلمة مبنية على الجذر، فتكون دلالتها من دلالته، والأصل الذي بني الفعل عليه لا جذر له ؟

وقد بنت العرب بالنحت كلمات كـ(البسملة والحمدلة والحوقلة)، واشتقت من الجمل اشتقاقا مباشرا باستخدام ياء النسب وإن كان هذا قليلا نادرا كبناء (كُنْتِيٌّ) على (كنتُ) في قولهم : (أعوذ بالله أن أكون كُنْتِيّا) (الزجاجي : مختصر الزاهر، ورقة 140 وجه). فكيف تكون دلالة الكَلمة مبنية على دلالة الجذر، والأصل الذي بني اللفظ عليه جملةٌ لايستقيم الحديث فيها عن الجذور ؟

- يقدِّم اللفظ الأعجمي المعرَّب نموذجا آخر للألفاظ التي لم تُبنَ على جذر لأنه «محال أن يشتق العجمي من العربي، أو العربي منه، لأن اللغات لا تشتق الواحدة منها من الأخرى» (المزهر، 1/ 287)، فكيف يكون الجذر في أصل الكلمة وهو مبني عليها، تابع لها ؟

قد يبقى اللفظ الأعجمي المعرَّب وحيدا لا جذر له، وقد يدخل في أسرة تجمعه بألفاظ أخرى، فَيبتدَع للأسرة جذر تبنى عليه كلماتها، فيبدو الجذر بعْدئذ سابقا للأصل الذي خرج منه وهو اللفظ الأعجمي، كما هو حال (اللجام) المُعرب من (لَغام)[20] الذي اشتقت العرب منه ألفاظا كثيرة «وتكاد هذه الكلمة -أعني لجاما- لتَمكُّنها في الاستعمال وتصرُّفها فيه تقضي بأنها موضوعة عربية لا معرَّبة ولا منقَولة لولا ما قضوا به من أنها معرَّبة من لغام» (المزهر، 1/ 288). فاللجام معرَّب لم يكن له جذر، لكنه حين دخل في أسرة فقالوا في جمعه (لُجُم)، وفي الفعل منه (ألْجَم) وفي اسم المفعول منه (مُلْجَم) صار له جذر (ل ج م). غير أن هذا الجذر، خلافا لجذور اللفظ العربي الأصيل، خارج من الكلمة، لاحق لها. إنه مبني عليها وليست مبنية عليه[21].

قد يعزز اللفظ الأعجمي المعرّب رأي القائلين إن الجذر ليس له حقيقة

(20) في المعرّب للجواليقي (ص 304) : «اللجام معروف. ذكر قوم أنه عربي. وقال آخرون : بل هو معرب، ويقال إنه بالفارسية : لَغام». وقد ذكر المحقق في الحاشية أن الجوهري وسيبويه يقولان إنه فارسي أصله «لُكام بالكاف الفارسية بضمّ أوله، ولُغام بالغين لغة فيه».

(21) أنظر في هذه المسألة : Hassan Hamzé : "De la racine au mot ou du mot à la racine".

لغوية، وإنه تابع لا متبوع، وليس له دلالة تحمل المعنى العام المشترك بين ألفاظ الأسرة جميعا، وإنما هو تجريد يعمد إليه اللغوي لتصنيف مادته. غير أننا نعتقد أن هذا المثال نفسه قد يُقرأ قراءة مغايرة، فابتداع أصل للفظ الأعجمي المعرّب حين يكوّن أسرة دليل على أن الجذر حقيقة راسخة في ألفاظ اللغة وإلا لما احتاجت إلى ابتداعه في اللفظ المعرّب. فابتداعه نوع من التسوية لوضعه ليدخل في النظام العام، فتسري عليه قواعده ؛ لأنه إن لم يفعل ذلك ظل خارج النظام غريبا عنه.

حين يدخل اللفظ الغريب ويخضع للنظام اللغوي ويؤسس أسرة تضيع المسافة بينه وبين اللفظ العربي الأصيل ويصبح في ضمير الجماعة اللغوية لفظا عربيا أصيلا مبنيا على جذر كغيره من ألفاظ اللغة. ولا يغير شيئا في هذه المسألة أن يسجل المعجم أصل اللفظ المعرّب، وأن ينص على عجمته، فقد نص على أن (اللجام) معرّب من الفارسية، غير أن (اللجام) يبقى في ضمير الجماعة اللغوية لفظا عربيا مبنيا على جذر سابق وإن ذكرت المعاجم أن اللفظ سابق لجذره.

والأمر على هذا في اشتقاق الألفاظ المتصرفة من الحروف وأسماء الأصوات والجمل. ولا يبدو لنا أن التباس الجذر في الكلمات التي لا يظهر الاشتقاق فيها، عند أبناء الجماعة اللغوية وحتى عند أهل اللّغة، يمكن أن يطعن في حقيقة الجذر وفي دلالته. إن عدم معرفة اللغوي لجذر الكلمة لا يغير من شيء في حقيقة وجوده حين تبني الجماعة اللغوية أسرته ؛ لأنها محتاجة لا محالة إليه رباطَ نسب يجمع بين أفرادها.

إن اضطرار الجماعة إلى ابتداع جذر لما لا جذر له حين تبني كلمات جديدة دليل واضح على أن نظام اللغة مبني على جذور. ويقودنا هذا إلى مسألة جوهرية وهي أن البحث عن الجذر لا ينطلق من الكلمة المفردة، بل من مجموع الكلمات التي تنتمي إلى الأسرة الواحدة. ومن كان وحيدا لا أسرة له عامله اللغوي الذي يبحث عن الانتظام في معجمه معاملة الفرد الذي تربطه بالأسرة علاقة النسب المفترضة عملا بما يمكن أن يؤول إليه.

إن تأرجح اللغوي أحيانا بين الاحتمالات المتعددة في البحث عن جذر الكلمة لا يعني بالضرورة غياب الجذر ؛ فليس المهم ما يتصوره اللغوي أو يبتدعه. بل المهم ما هو كامن في ضمير الجماعة اللغوية. وما هو كامن في ضمير الجماعة لا يُستكشف إلا حين يخرج الفرد من عزلته ليكوّن أسرة مع

غيره. والجماعة ملزمة حينئذ أن تختار واحدا من الاحتمالات الممكنة؛ فاندراج الفرد في أسرة هو الذي يجعل مفردات اللغة نسيجا لا مجرد عناصر منعزلة.

د - الجذر والدلالة :

في نظرية تقاطع الجذور والأوزان وفي نظرية اجتماع الجذور والجهات، لا يكون الجذر أساس بنية الكلمة فحسب، بل يكون أساس دلالتها لأنها تأخذ هذه الدلالة منه حين يلتقي بالوزن أو حين يجتمع مع الجهات. وهو أيضا أساس الدلالة في المشتقات عند النحويين العرب، ولهذا شبّه ابن يعيش الحروف الأصول (ض ر ب) بالذهب والفضة، أي بالمادة الأولى التي توجد في كل ما يصاغ منها في (ضرَبَ ويضرب وضارِب ومضروب)، فقال «والأصل الذي هو (ض ر ب) واحد موجود في جميع ضروبها. فهو كالجوهر الذي يتصرف في جميع ضروب الخلَق والصور. وجوهر كل شيء مادته وجنسه الذي يُصوَّر منه ذلك الشيء، نحو الذهب والفضة، فإنهما جوهر لما يصاغ منهما»[22].

إن دلالة الجذر التي يشير إليها نص ابن يعيش تبدو، من خلال الأمثلة التي يعطيها، معنى مشتركا في الألفاظ المشتقة. غير أن النحويين العرب قد يصوغون عبارتهم في مبدأ عام ينص على دلالة هذه الحروف أو تلك. يقول ابن فارس على سبيل المثال، إن «الجيم والنون تدلان أبدا على السَّتر» (الصاحبي، ص 67). وقد بنى ابن فارس معجمه مقاييس اللغة على مبدأ دلالة المادة الأصلية. أما ابن جني فقد مضى شوطا أبعد من هذا حين جعل الدلالة للمادة الأصلية كيف قلّبت حروفها. يقول في مستهل خصائصه : «إن معنى (ق و ل) أين وُجدت، وكيف وقعت، من تقدُّم بعض حروفها على بعض، وتأخّره عنه، إنما هو للخفوف والحركة» (الخصائص، 1/ 5)[23].

إن تحليلا كهذا يشير، بصورة ضمنية، إلى أن الدلالة تأتي من الحروف لا من الحركات. ويبدو أن ابن يعيش في شرح المفصل قد نص على هذا،

---

(22) نقلا عن G. Bohas : *Etude des théories des grammairiens arabes*, p.24.

(23) أشارت زكية السانح دحماني : «دلالة الجذر على المعنى في نظر اللغويين القدامى» إلى هذا المعنى عند ابن جني. واعتمدت عليه فيما اعتمدت لإثبات دلالة الجذر عند من سمّتهم بـ(الاشتقاقيين) غير أنها جعلت الدلالة للصيغة عند من سمتهم (التصريفيين) (ص 104). أما القرائن والإشارات غير الصريحة إلى دلالة المادة الأصلية فكثيرة ليس هذا مجال الخوض فيها.

فقال عن الحركات، في ما ينقله عنه جورج بوهاس : «وهي زوائد لا محالة» (بوهاس، ص 20).

إن اعتبار الدلالة في الحروف لا الحركات، يمكن أن ينسحب على مفردات اللغة، ما كان منها مشتقا وما كان غير مشتق، وهو يناسب الوصف الذي يقدمه أندره روومان للنظامين اللذين بنيت عليهما العربية واللذين تبنى عليهما كل لغة، وهما نظامان يكمل واحدهما الآخر : نظام التسمية، ونظام الخطاب.

ينطلق تحليل أندره روومان من طبيعة النظام المقطعي للعربية القائم على مقطعين نظاميين اثنين : صامت فصائت /CV/، وصامت فصائت فصامت /CVC/. هذا النظام المقطعي يقيم قطيعة كاملة بين صوامت العربية وصوائتها، فيجعلها في مجموعتين منفصلتين تمام الانفصال، فلا يمكن لعنصر من عناصر إحدى المجموعتين أن يحل محل عنصر من عناصر المجموعة الأخرى. وقد ترتب على هذه القطيعة الأولى قطيعة ثانية لأنها سمحت بأن يكون لكل واحدة من المجموعتين : الصوامت، والصوائت، مهمات خاصة بها، ووظائف لا تقوم بها المجموعة الأخرى. ولأن صوامت العربية أكثر عددا من صوائتها بنت العربية نظام التسمية فيها على حروفها الصوامت، فعدد هذه الحروف، وهو ثمانية وعشرون، يسمح للغة بتسمية أشياء العالم التي يحتاج إليها أبناء اللغة، وهذا ما لا تستطيع الصوائت أن تؤديه. إن بناء نظام التسمية في العربية على الحروف الصوامت وحدها يسمح بتفسير ظاهرة اللغات الكثيرة في الكلمة الواحدة، وهي كلمات تغص بها كتب اللغة وبطون المعاجم العربية من مثل (ذروة) و(ذُروة). وهذا النظام يسمح بمقاربة أولية تفسر فهم القارئ العربي لقسم كبير من نصوص العربية المكتوبة دون حركاتها، وهو أمر متعذر في لغة أخرى لا تقوم التسمية فيها على الحروف الصوامت.

أما الصوائت فقد جعلتها العربية لنظام الخطاب، وهو نظام الاعراب، للدلالة على وظيفة الكلمة في علاقتها بغيرها من الكلمات في داخل الجملة. ولأنه لم يكن بد من الحركات لتكوين المقاطع، فقد استغلت العربية بعض هذه الحركات التي يفرضها النظام المقطعي للقيام ببعض المهام من تحديد التسمية وتعديلها، كالدلالة على بناء الفعل للفاعل أوللمفعول وغير هذه من الدلالات. أما في أكثر الأحيان، فهذه الحركات حركات سياقية لا دلالة لها،

وإنما يؤتي بها لحاجة النظام المقطعي إليها. ولا ينبغي أن يُعتدّ بدلالة الحركات التي قد تبدو أحيانا وكأنها علامات فارقة في مثل (قَدْر)و(قدْر) و (كلْب) و(كلَب)، فليس لكسرة هذا اللفظ أو لفتحة ذاك أو لسكون ذلك في نصوص اللغة العربية التاريخية التي بين أيدينا أي دلالة، وإنما الدلالة للكلمة كلها على هذه الصورة أو تلك.

هـ - بين دلالة الجذر ودلالة اللفظ :

إن الصعوبة النظرية الكبرى التي تواجه الباحث في دلالة المفردات وعلاقتها بدلالة الجذور هي دلالة الكلمات التي يقال عنها إنها كلمات أُوَل، أو إنها كلمات أصول لأنها جامدة مثل (رجُل) و(فَرَس) و (كلب) و(قدْر)، ويلحق بها كلمات تنتمي إلى أسرة من المشتقات، ولكنها كالكلمات الأصول الأول في أنه ليس للوزن الذي بنيت عليه دلالة محددة، مثل (الكتاب).

يقول المعجم الوسيط عن (الكلْب) إنه «حيوان أهلي من الفصيلة الكلبية ورتبة اللواحم، فيه سلالات كثيرة تربى للحراسة أوللصيد أو للجر، والكلب حيوان أليف مشهور بالذكاء وتعلقّه بصاحبه . . .»؛ ويقول عن (الكَلَب) إنه «مرضٌ مُعْدٍ يُعرف برهبة الماء، ينتقل فيروسه في اللعاب بالعض من الفصيلة الكلبية إلى الانسان وغيره. . .»، ويقول عن (الكتاب) إنه «الصحف المجموعة». فمن أين جاءت هذه الدلالات ؟ ألها علاقة بدلالة الجذر والوزن والجهة ؟ أم هي دلالات من خارج اللغة ليس للفظ فيها نصيب ؟

لا شك في أن عددا من دلالات اللفظ إنما يأتي من خارج اللغة ومن معرفتنا بالعالم الخارجي دون أن يكون مرتبطا بعنصر من عناصر اللفظ، أي أنه ليس في اللفظ علامة دالة يكون هذا المعنى أو ذاك مدلولا لها، فليس في لفظ (الكلب) مثلا ما يدل على حيوانيته وذكائه ونباحه ووفائه لصاحبه، وليس في لفظ (الكلَب) ما يدل على أنه مرض مُعد. . . ، وليس في لفظ (الكتاب) ما يدل على أنه جماد وعلى أن الصحف يُجمَع بعضُها إلى بعض فيه، فهذه معلومات تدلنا عليها تجربتنا ومعرفتنا بالعالم الخارجي.

غير أن هناك دلالات تأتي من اللفظ، أو من مقارنة اللفظ بلفظ آخر، فليس من الصعب مثلا أن يجد الباحث بين (الكلْب) و(الكلَب) معنى عاما مشتركا يعيده إلى اشتراك اللفظين في مادة أصلية واحدة هي الكاف واللام والباء التي تتوالى على هيأة مخصوصة. وليس من الصعب أن يجد بين

(الكتاب) و(الكَتْب) معنى مشتركا يعيده إلى المادة الأصلية (ك ت ب). غير أنه ليس من الممكن أن يعيد معاني هذه الألفاظ إلى دلالات موادها الأصول وحدها ؛ لأنه إن فعل ذلك جعل (الكلْب) و(الكَلَب) بمعنى واحد، وجعل (الكتاب) والكُتّاب) و(الكَتْب) بمعنى واحد، وهذا لا يقول به أحد، ففي كل لفظ من هذه الألفاظ دلالة خاصة إضافية ليست في الجذر الذي بني اللفظ عليه.

لا تستطيع نظرية تقاطع الأوزان والجذور أن تحل هذا الإشكال، فالدلالة الخاصة التي في كل لفظ لا تأتيه من وزنه لأن وزن (الكتاب) كوزن (الكلاب)، ووزن (الكَتْب) كوزن (الكَلْب)، ووزن (الكُتّاب) كوزن (الكُلّاب) - وهو المهماز - وليس بين هذه الألفاظ أدنى مناسبة.

أما نظرية اجتماع الجذور والجهات modalités، فتحاول إعادة بناء النظام الصرفي للعربية القديمة بالبحث عن دلالة الجهات مقرونة بدلالة الجذور، فترى أن كلمة (كَلْب) على سبيل المثال كانت مكونة من العناصر التالية : الجذر الثلاثي فيها (ك ل ب) كان وما يزال، دالا على معنى الكلبية، وفتحة الفاء كانت، في ما مضى، دالا على الكائن الحي، وهي الفتحة التي نجدها في مثل (كلب، وثور، وأهل، ونخْل) وغير ذلك في مقابل كسرة الفاء التي كانت دالا على الجماد في مثل (جِسم وملح وعِلم) وغير ذلك. أما ضمة الفاء، فلم تكن، فيما يبدو، إلا بديلا مشروطا للكسرة في مثل (دُهن وخُبز وجُبن) وغير ذلك. أما سكون العين في مثل (كلْب) فكان دالا على أن الكلمة اسم عين لا علاقة له بالزمان، في مقابل حركة عين الكلمة الثلاثية التي كانت دالة على أن الكلمة مرتبطة بالزمان، فهي فعْل مثل /كتَب/ و/عَلِم/ و/حسُن/ أو مصدر في مثل /سَرِقٌ/ و/حَزَنٌ/ و/شَنُؤٌ/ أو غير ذلك مما يسمى عادة بمشتقات الفعل. غير أن علامة الكائن الحي وعلامة اسم العين المجرد من الزمان اندثرتا فلم يعد لحركة الفاء والعين دلالة فصارت كلمة (كلب) كتلة واحدة. يقول أندره روماني : «حين تلاشت دلالة حركة الفاء صارت أبنية /فَعْل/ و/فِعْل/ و/فُعْل/ مجرد حروف تتوالى دون أن يكون لبنائها على نسق مخصوص دلالة معينة، ولم يبق من دلالة فيها سوى دلالة حروفها الأصول التي تشكل جذرها الثلاثي» (Grammaire arabe. p.34).

في هذه النظرية تبنى الدلالة لبنة لبنة بالنظر في دلالة كل مكوّن من مكونات الكلمة. غير أنها في شكلها الحاضر تبدو أقرب إلى محاولة إحياء

نظام قديم متصوّر كانت عليه العربية في غابر الأزمان منها إلى وصف العربية التاريخية، بله العربية المعاصرة. وهي تعتمد على ما تعتقد أنه قد تبقى من إشارات وعلامات في العربية التاريخية يمكن أن تنهض شاهدا على ما يُفترض أن العربية القديمة كانت عليه. أما العربية التاريخية، عربية النصوص التي بين أيدينا، فلم تعد لفتحة فاء كلمة (الكلب) فيها دلالة، ولم يعد لسكون العين فيها دلالة، ولم يبق من دلالات الكلمة إلا دلالة الجذر.

رغم الاختلاف الواضح بين هذه النظرية ونظرية تقاطع الأوزان والجذور فإن دلالة الجذر وحده هي التي تبقى في نهاية المطاف بعد سقوط دلالة فاء الكلمة وعينها في النظرية الأولى، وسقوط دلالة الوزن في النظرية الثانية.

غير أنه مع تقريرنا لهذه الحقيقة لا نظن أن دلالة الكلمة يمكن أن تُختصر لتكون مساوية لدلالة الجذر الذي بنيت عليه؛ فمعنى الكلبية الذي في الجذر (ك ل ب) ليس مساويا لمعنى الكلب، ومعنى الكتابة في الجذر (ك ت ب) ليس مساويا لمعنى الكتاب، ولا نظن أن دلالة (الكتاب) يمكن أن تُختزَل في دلالة حروفه الصوامت الأصول (ك ت ب)، بل لا بد من دلالة إضافية تأتي من انجاز الكلمة وتحققها على هيأة مخصوصة هي أقرب ما تكون إلى ما سماه علماء العربية بالوضع.

حين يُقال إن الكتاب «الصحف المجموعة» (المعجم الوسيط)، أو إنه مجموعة صحف مطبوعة تؤلف مجلدا» (منجد العربية المعاصرة) فإن هذا المعنى يتجاوز الفكرة العامة للكتابة التي يدل عليها الجذر؛ فليس في (كتَب) و(مكتب) و(كاتب) المبنية على نفس جذر (الكتاب)، دلالة الصحف المجموعة، أو الصحف المجلدة. أن تكون الكتابة في صحيفة، وأن تُجمع الصحف بعضها إلى بعض، وأن يضمها مجلد [21]، سمات في كلمة (الكتاب) ولكنها ليست في الجذر. هذا المعنى الإضافي الذي ليس في الجذر لا يأتيه من الوزن، فهذا الوزن كما رأينا لا دلالة له، بل يأتيه من وضع الواضع لهذا الجذر في كلمة معينة على هيأة محددة.

حين يهترئ نظام التسمية تتحول الكمات إلى ما يشبه الركام، وتتوقف

(21) يمكن للمرء أن يتصور سمات أخرى، ويمكن أن يرتبط عدد من هذه السمات بالتطور التاريخي لنقط كما هو حال سمة (الطباعة) الواردة في تعريف المنجد في لغة العربية المعاصرة.

اللغة عن التعبير تعبيرا نظاميا عن النزر اليسير من السمات التي كانت تعبر عنها، وهذا ما عناه أندره روسان حين تحدث عن تلاشي دلالة فاء الكلمة وعينها في الأسماء الثلاثية، فصار يقال (حبْل) كما يقال (كلْب)، مع أن الحبل ليس بكائن حي، ويقال (قتْل) كما يقال (كلب) مع أن القتل حدثٌ وليس باسم عين، فهو مرتبط بالزمان. في هذه الحالة، حالة انهيار النظام الصرفي لأسماء الأعيان، يستغلق اللفظ فيصبح كتلة واحدة صماء، ويحل المعنى الذي يحفظه المعجم محل الدلالات التي كان يمكن أن تُستخرج من اللفظ.

حسن حمـــزة
جامعة ليون 2 - قسم الدراسات العربية -
مركز البحث في المصطلح والترجمة - ليون فرنسا

المصادر والمراجع
بالعربيـــة :

ابن جني : المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، البابي الحلبي، القاهرة، ط1، 1373 هـ / 1954م.

ابن جني : الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، 1952م / 1371هـ.

الجواليقي : المعرّب، تحقيق ف. عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ط 1، 1410 هـ/ 1990م.

دار المشرق : المنجد في اللغة العربية المعاصرة، بيروت، 2000م.

الزجاجي : اشتقاق أسماء الله وصفاته، تحقيق عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1400هـ/ 1980م.

الزجاجي : الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط 3، 1300هـ/ 1970م.

الزجاجي : مختصر الزاهر لأبي بكر بن الأنباري، مخطوط في دار الكتب المصرية، القاهرة، رقم 557 لغة.

زكية السائح دحماني : «دلالة الجذر على المعنى في نظر اللغويين القدامى»، مجلة المعجمية، العددان 12 و13، 1416-1417هـ / 1996 -

1997م، تونس، ص ص 103-118.
السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1400 هـ/ 1985م.
السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل ابراهيم وعلي البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1986م.
ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، 1383 هـ/ 1964م.
مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط، دار عمران، ط3، 1985م

بغير العربية :

Barbot, Michel : "La structure du mot en arabe littéral", *Modèles linguistiques*, tome XII, fasc 2, 1990, pp.7-31.

Cantineau, Jean : "Racines et schèmes", in: *Mélanges William Marçais*, Institut d'études islamiques de l'Université de Paris, éd. G.P. Maisonneuve, 1950, pp. 119-125.

Dubois, Jean et alii : *Dictionnaire de linguistique*, Larousse, Paris, 1973.

Garde, Paul : "Le mot russe : forme et fonction de ses éléments morphologiques", *CLOS*, Publications de l'Université de Provence, n° 11, 1979, pp.9-43.

Hamze, Hassan : *Les théories grammaticales d'az-Zaggâgî*, thèse d'Etat ès lettres, Université Lyon 2, 1987.

Hamzé, Hassan : " De la racine au mot ou du mot à la racine : problématique de la création d'une nouvelle mémoire de l'emprunt en arabe", *Revue tunisienne des sciences sociales*, 1998, 35ème année, n° 117, pp. 61-74",

Larcher, Pierre : " Vues "nouvelles" sur la dérivation lexicale en arabe classique", in: L. Edzard et M. Nekroumi (éd.) : *Tradition and innovation, Norm and Derivaton in Arabic and Semitic Linguistics*, Harrassowitz Verlac, Wiesbaden, 1999, pp. 103-123.

Martinet, André : *Eléments de linguistique générale*, Armand Colin, Paris, 1980.

Mounin, Georges (direction) : *Dictionnaire de la linguistique*, Quadrige /Presses Universitaires de France, 2ème éd., 1995.

Rastier, François : "Signification et référence du mot", in : *Modèles linguistiques*, tome XII, fasc. 2, 1990, pp. 61-81.

Roman, André : *Grammaire de l'arabe*, collection Que sais-je ? Presses Universitaires de France, 1990.

De Saussure, Ferdinand : *Cours de linguistique générale*, éd. Préparée par Tullio De Mauro, Payot, Paris 1985.